فالمراد بهما واحد واذا اريد بالضمير صاحبها كان هو المراد بالعيشة
ايضا فيلزم ان يكون المعنى هو فصاحب العيشة وبطلانها ظاهر ولهذا
للمرزوقان بنا على ان المراد بلفظ عيشة المذكوره فيه اما نفس العيشة
اوضميرها بنا على اتحادهما والاول اولى قوله وهذا اولى بالتمثيل
لان المجاز عنده المتم اما هو اسناد الصائم الى الضمير المستكن فيه
العايد الى النهار فيجعل ذا براد الضمير فلان لا يلفظ النهار ولم يصف
الضمر الى شئ حتى يلزم اضافة الشئ الى نفسه وهذه المنافسة لا يجرى
في الاية والناصح التمثيل بنهاره صايم في الجملة بنا على ان المراد بالنهار
وضميره واحد واذا اريد باحدهما معنى كان هو المراد بالاخر ايضا قوله
عند القايلين بان اسماء الله توقيفية اشاره الى رد ما ذكر وانى للجواب
عن هذا السؤال بان التوقف على السمع انما يلزم ان لو قال السكاكي
بالتوقف لكن لا يقول به ووجه الرد ان هذا التركيب صحيح شايع عنده
القابل بالتوقف كما عند غيره فلو كان الامر على ما زعم السكاكي لم
يكن كذلك قوله والجواب ان مبنى هذه الاعتراضات
الخ يتوجه عليه انه اذا اريد بالمشبه به ادعا لا حقيقة لا يكون الاسناد
اليه حقيقة لانه انما ينسب حقيقة الى الحقيقي لا الادعائي الا ترى
انه لما كان جعل الرجل الشجاع اسدا مبنيا على الادعاء والتاويل
لم يكن اطلاق الاسد عليه حقيقة بل مجازا على الاصح فجعل الربيع

بمعنى الفاعل للحقيقي ادعا لا يجعل اسناد الاثبات اليه حقيقة فاوقلت
اذا كان الريح مكسه كون اسناد الاثبات اليه تخييليه والتخييليه عند
السكاكي يجب ان لا يكون لها ما يحققها ولا عقلا كاطفار المنية يعقبه
بقاء امر وهي سببه بالاطفار فكذا هنا يقصد امر وهي سببه بالاثبات
ولانسلم ان اسناده الى الريح بطريق الحقيقة صرح السكاكي بان قرينه
المكنيه فايت الريح وهو الاثبات امر محقق وهو الاثبات فهو تخييليه
وبالتحقيق فانه ينهدم كل واحد منهما عن الاخر عنده قوله وعدم
الحادث سابق على وجوده لا بما لكان الحادث عدما سابقا فله عدم
لاحق وقد عبر هنا بما يدل على العدم اللاحق فان الحذف هو
الاسقاط فلا بد في شئ يرجع العدم السابق لاعتبار لانه يقال الا صل
هو الثابت وهو الواقع هنا واما المعين فما يدل على ملكته وقوله
فكانه ترك عراسله ليشعر بان الترك ليس على سبيل التحقيق كما ذكره
فكانه اتى بهام حذف السعر بان الحذف ليس على سبيل التحقيق
ومعلوم عندك ان عدم الاثبات منحصر في قسمين اعني الترك من
الاصل والاسقاط بعد الاثبات فلا بد ان يكون احدهما حقيقيا
وغايه ما يكون ان يقال المراد من الترك عدم صلة ليس عدم الاثبات
من الاصل بل اخص منه وهو عدم الاثبات به ذكرا او عدمه ملا
حظة
منه وفيه ولانسلم ان ذكره ليس على سبيل التحقيق وان كان عدم

Copyright © King Saud University